الأمم المتحدة

S/2005/398

مجلس الأمن

Distr.: General
17 June 2005
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام المرحلي الخامس عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، الذي أنشأ المجلس بموجبه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا ابتداء من ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريري المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ (S/2005/186) ويتضمن معلومات مستكملة عن حالة عملية السلام، حسبما طلب المجلس في الفقرة ١٨ من قراره ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقد تلقى المجلس أيضا التقارير نصف الشهرية، التي أعدها فريق الرصد المنشأ بموجب اتفاق أكرا الثالث، والمؤلف من ممثلي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في كوت ديفوار.

ثانيا – عملية السلام

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الزخم الذي اكتسب في البداية في عملية السلام، عقب توقيع اتفاق بريتوريا، قد أصابه الوهن حيث لم يحرز سوى تقدم محدود صوب تنفيذه.

٣ – وعقد رئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، وسيط الاتحاد الأفريقي، اجتماعا للأطراف الإيفوارية في بريتوريا في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل لمناقشة خطة العمل التي وضعت عقب زيارته إلى كوت ديفوار في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأسفر الاجتماع، الذي التقى فيه لوران غباغبو، رئيس كوت ديفوار؛ وسيدو ديارا، رئيس وزراء كوت ديفوار؛ وهنري كونان باري، رئيس الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار؛ والحسن أوتارا، رئيس تجمُّع الجمهوريين، وغيوم سورو، الأمين العام للقوى الجديدة، عن توقيع اتفاق بريتوريا بشأن عملية السلام في كوت ديفوار في ٦ نيسان/أبريل (S/2005/270، المرفق الأول).

220605 220605 05-38853 (A)
0538853

٤ - ويتضمن اتفاق بريتوريا إعلانا مشتركا من الأطراف الإيفوارية عن الوقف الفوري والنهائي لجميع أعمال القتال ونهاية الحرب في جميع أنحاء البلد. واتفقت الأطراف أيضا على الشروع فورا في نزع سلاح الميليشيات والجماعات المسلحة وحلّها في جميع أنحاء البلد. وتقرر أن يعقد اجتماع لرئيسي أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة لإعداد الخطة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتقديم توصيات بخصوص إعادة تشكيل الجيش. وتتوخى الخطة أيضا تدريب ٦٠٠ من عناصر القوى الجديدة لتوفير الأمن في الشمال بمجرد بدء تجميع القوى الجديدة. وإضافة إلى ذلك يقضي الاتفاق بأن ثمة قوانين معينة لا تعتبر متسقة مع اتفاق لينا - ماركوسي المؤرخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (S/2003/99، المرفق الأول) وتقرر تعديلها قبل ٣٠ نيسان/أبريل. ووافقت القوى الجديدة أيضا على العودة إلى حكومة المصالحة الوطنية.

٥ - وأكدت الأطراف الإيفوارية من جديد أيضا الحاجة إلى عقد الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ والانتخابات التشريعية عقبها مباشرة. وتحقيقا لتلك الغاية، اتفق على أن تدعى الأمم المتحدة إلى الاشتراك في الأعمال التحضيرية للانتخابات العامة. ومن المتوخى بموجب الاتفاق إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة طبقا لأحكام اتفاق لينا - ماركوسي. ودعا اتفاق بريتوريا أيضا الرئيس مبيكي إلى البت، بالتشاور مع رئيس الاتحاد الأفريقي ومعي، في مسألة الأهلية لرئاسة الجمهورية في كوت ديفوار.

ثالثا - تنفيذ اتفاق بريتوريا

٦ - اجتمعت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوى الجديدة في بواكي في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل بحضور رئيس الوزراء وممثلي القوات المحايدة ووسيط جنوب أفريقيا. وصدر بلاغ في ١٦ نيسان/أبريل يشير إلى أن حلقة دراسية سوف تعقد في ياموسوكرو بشأن البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة تشكيل القوات المسلحة. وعقب اجتماع للجنة الرباعية، التي تضم القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوى الجديدة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن، عُقد في داو كرو في ١٩ نيسان/أبريل، قامت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوى الجديدة، في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ نيسان/أبريل، بسحب أسلحتها الثقيلة من حدود منطقة الثقة إلى المواقع المتفق عليها.

الأهلية لرئاسة الجمهورية

٧ - كان حل مسألة الأهلية للانتخابات الرئاسية المقبلة خطوة هامة إلى الأمام في عملية السلام. ففي شهر نيسان/أبريل، عقد الرئيس غباغبو سلسلة من المشاورات حول هذه المسألة مع المعنيين بالأمر على الصعيد الوطني. وتمشيا مع القرار الذي أبلغه الرئيس مبيكي للأطراف الإيفوارية في ١١ نيسان/أبريل، أعلن الرئيس غباغبو في ٢٦ نيسان/أبريل، مستخدما السلطات الخاصة التي أنيطت به بموجب المادة ٤٨ من الدستور الإيفواري، أن جميع المرشحين الذين رشحتهم الأحزاب السياسية الموقِّعة على اتفاق بريتوريا سيسمح لهم بالاشتراك في الانتخابات الرئاسية.

٨ - وأعلن الرئيس غباغبو أيضا في ٢٦ نيسان/أبريل أن استخدام سلطاته الاستثنائية لن يقتصر على مسألة الأهلية لرئاسة الجمهورية، وأعلن أن المعهد الوطني للإحصاءات سيكون وحده مسؤولا عن إصدار قوائم الناخبين وبطاقات تسجيل الناخبين. وقد انتقدت هذا الإعلان بشدة أحزاب المعارضة التي أعربت عن شكوكها الشديدة في حيدة المعهد الوطني للإحصاءات وقدرته على أداء تلك المهام الانتخابية بنجاح. واعترضت أحزاب المعارضة أيضا على إعلان الرئيس غباغبو بشأن استخدام السلطات الخاصة، وأشارت إلى أن هذا الاستخدام، طبقا لقرار الرئيس مبيكي، ينبغي أن يقتصر على مسألة الأهلية لرئاسة الجمهورية. وعقب ذلك، في ٢٠ أيار/مايو، طلب الحسن أوتارا وهنري كونان بادي إلى الرئيس مبيكي أن يتخذ قرارا إضافيا بشأن هذه المسألة.

الإصلاحات التشريعية

٩ - أُحرز بعض التقدم في تنقيح عدة قوانين اعتبرت غير متسقة مع اتفاق لينا - ماركوسي، نصا وروحا. وقد وافق مجلس الوزراء على القوانين المتعلقة بتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة وتمويل الأحزاب السياسية، إلا أنه لا يزال يتعين اعتمادها من قِبل الجمعية الوطنية. ولا تزال هناك آراء متباينة داخل مجلس الوزراء حول ما إذا كان ينبغي أيضا تعديل أي قوانين أخرى من القوانين المنصوص عليها في اتفاق لينا - ماركوسي. وقد سعى رئيس الوزراء ديارا، في هذا الصدد، إلى الحصول على تأكيد من الرئيس مبيكي بشأن الحاجة إلى تنقيح عناصر أخرى رئيسية في التشريعات، بما في ذلك قانون المواطنة والقوانين المتعلقة بالهوية وحيازة الأراضي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٠ - في ١٤ أيار/مايو، اتفق رئيسا أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة، في ياموسوكرو، على طرائق تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على أن يجري تنفيذ مرحلتَي نزع السلاح والتسريح في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١٠ آب/أغسطس. واتفق أيضا على أن تضع لجنة خاصة خطة لإعادة تشكيل القوات المسلحة بحلول ٢٦ أيلول/سبتمبر. ومن المتوقع أن يفيد ما مجموعه ٠٦٤ ٤٨ شخصا من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من بينهم ٥٠٠ ٥ شخص في القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار و ٥٦٤ ٤٢ فردا في القوات المسلحة للقوى الجديدة. وسيحصل المقاتلون المسرحون على مجموعة تعويضات تبلغ زهاء ٩٤٠ دولارا، يدفع ٢٥ في المائة منها لدى التسريح؛ ويدفع ٢٥ في المائة بعد مرور ٤٥ يوما على ذلك؛ ويدفع المبلغ المتبقي بعد ٩٠ يوما من التسريح.

١١ - ومن المقدر أن تبلغ تكلفة برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ١٥٠ مليون دولار. ومن المتوقع أن تقدم حكومة المصالحة الوطنية حوالي ٣٠ في المائة من التكاليف، وينظر البنك الدولي في تقديم عرض قيمته ٨٠ مليون دولار، في الوقت الذي يوفر فيه مانحون آخرون أيضا التمويل. بيد أن هناك حاليا عجزا في تمويل البرنامج يبلغ ١٩ مليون دولار.

١٢ - وفي ١٨ أيار/مايو، أوضحت القوات المسلحة للقوى الجديدة أنها لن تنزع سلاحها ما لم يستوف عدد من الشروط. وتشمل هذه الشروط نزع سلاح الميليشيات وتسريحها، واعتماد الجمعية الوطنية القانون المعدل بشأن تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، وقانون المواطنة والقانون الخاص بالهوية. وإضافة إلى ذلك، أصرت القوات الجديدة على توفر ضمانات أمن كافية أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعلى تأمين التمويل اللازم قبل بدء العملية. وقد ألقى هذا بظلال كثيفة من الشك على ما إذا كانت العملية سوف تبدأ في ٢٧ حزيران/يونيه، وهو موعدها المقرر حاليا.

نزع سلاح الميليشيات وحلها

١٣ - يشكل استمرار وجود ميليشيات منظمة ومسلحة خطرا رئيسيا على الأمن ينطوي على إمكانية عرقلة عملية السلام بأسرها. وقد أضحى نزع سلاح الميلشيات يمثل أولوية، لا سيما فيما يتعلق بالحملة الانتخابية المقبلة وما تحمله من إمكانية حدوث عنف بفعل دوافع سياسية. وعلى الرغم من أن عملية تسليم رمزية للأسلحة شملت أربع من الميلشيات الرئيسية الموالية للحكومة والعاملة في الغرب قد حدثت في غوغلو في ٢٥ أيار/مايو، تحت إشراف

رئيس أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، فإن عددا من أعضاء الميلشيات قد أعربوا عن إحجامهم عن نزع السلاح ما دامت لا توجد ضمانات كافية لمستقبلهم. وأعربت القوى الجديدة أيضا عن تشككها في إمكانية تحقيق التقدم مشيرة إلى التقارير التي تفيد أن كثيرا من أعضاء الميلشيات قد لجأوا ببساطة إلى إخفاء أسلحتهم وذخيرتهم.

١٤ - وقد أوكلت لرئيس الوزراء ديارا المسؤولية، طبقا لاتفاق بريتوريا، عن وضع خطة لنزع سلاح الميليشيات وحلها بدعم من وحدات من قوات الدفاع والأمن الإيفوارية يختارها الرئيس غباغبو ويضعها تحت تصرفه. وقد طلب رئيس الوزراء مرارا المساعدة المباشرة من القوات المحايدة في هذه العملية ليضمن إجراءها في جو من الشفافية. وتناقش عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع رئيس الوزراء الكيفية التي يمكن بها أن تساعد في أداء هذه المهمة في حدود قدرتها.

تدريب القوات الجديدة على توفير الأمن في الشمال

١٥ - تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على النحو المنصوص عليه في اتفاق بريتوريا، بوضع برنامج لتدريب ٦٠٠ فرد من القوى الجديدة لكفالة الأمن في الشمال بمجرد بدء تجميع القوى الجديدة. وستواصل أفرقة من ضباط الشرطة المدنية للأمم المتحدة إسداء المشورة لهؤلاء الأفراد ورصدهم.

أمن وزراء حكومة المصالحة الوطنية

١٦ - واصل فريق الحماية الخاص التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار توفير الأمن لوزراء ''القوى الجديدة'' في حكومة المصالحة الوطنية. ونظرا لأن عددا من وزراء القوى الجديدة لم يشاركوا في عمل حكومة المصالحة الوطنية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وتغيبوا كثيرا عن أبيدجان، فقد تمكنت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من تقديم مستوى كاف من الدعم إلى العدد المخفض من الوزراء المحتاجين إلى حماية أمنية. وسيحتاج فريق الحماية الخاص، على النحو الموصى به في التقريرين المرحليين الثالث والرابع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (انظر S/2004/962 و S/2005/186)، إلى ٧٦ شرطيا إضافيا إذا أريد له أن يوفر حماية فعالة لوزراء الحكومة. وفي الوقت نفسه، وفّرت حكومة جنوب أفريقيا التدريب لضباط الشرطة الإيفواريين وعناصر القوى الجديدة في جنوب أفريقيا من أجل حماية أعضاء حكومة المصالحة الوطنية. ولئن كان هذا يعد تطورا حميدا، فإن الأمر سيقتضي إيضاح الإشراك المقترح لفريق الحماية الخاص التابع لعملية الأمم المتحدة في

كوت ديفوار في خطة الأمن التي وضعها فريق الوساطة من جنوب أفريقيا، بغية تأمين التوزيع الأمثل للأفراد.

إكمال تكوين مجلس مديري هيئة إذاعة وتليفزيون كوت ديفوار

١٧ - ينص اتفاق بريتوريا على إعادة وضع هيئة إذاعة وتليفزيون كوت ديفوار إلى ما كان عليه قبل ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وتعيين مجلس مديرين جديد. وأصدر الرئيس غباغبو، في ٢٨ نيسان/أبريل، مرسومين بإعادة وضع هيئة إذاعة وتليفزيون كوت ديفوار إلى ما كان عليه وإعادة تعيين مجلس مديريها.

رابعا - الانتخابات

١٨ - ويدعو اتفاق بريتوريا الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور أكبر في تنظيم الانتخابات العامة القادمة. وقد كرر الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، في رسالة موجهة إليَّ مؤرخة ٢٣ أيار/مايو، الإعراب عن طلب حكومته بأن توفر الأمم المتحدة الخبرة وغيرها من المساعدة لتنظيم الانتخابات الرئيسية والتشريعية. إضافة إلى ذلك، أعرب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا، في رسالة مؤرخة ١٣ أيار/مايو موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، عن رغبة الرئيس مبيكي، بصفته وسيطا في عملية السلام، أن يطلب من الأمم المتحدة، نيابة عن الشعب الإيفواري، المشاركة في تنظيم الانتخابات العامة. وأشارت الرسالة أيضا إلى أن الوسيط يأمل أن يوافق مجلس الأمن سريعا على تعيين سلطة مختصة، نيابة عن المجتمع الدولي، تخول الصلاحيات اللازمة، وتملك نفوذا أدبيا لا ينازع، فتضمن توفر الشفافية والتقيد الصارم بالقواعد التي تنظم الانتخابات. وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف الإيفوارية قد وافقت، بالتشاور مع وساطة جنوب أفريقيا، على تعيين هذه السلطة بغرض ضمان أن تتسم الانتخابات المقبلة بالمصداقية وأن تستوفي المعايير الدولية.

١٩ - وفي هذا الصدد طلب، مني مجلس الأمن، بموجب قراره ١٦٠٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه، أن أقوم، كترتيب استثنائي يُتخذ بعد التشاور مع الاتحاد الأفريقي والرئيس مبيكي، بتعيين ممثل سامٍ للانتخابات في كوت ديفوار، يكون مستقلا عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ليساعد على وجه الخصوص في عمل اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري، دون المساس بمسؤوليات ممثلي الخاص في كوت ديفوار. وتتمثل ولاية الممثل السامي في التحقق، باسم المجتمع الدولي، من أن جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك وضع سجل بقوائم الناخبين وإصدار بطاقات الناخبين، تتوافر فيها جميع الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرّة ونزيهة وشفافة، ومفتوحة

للجميع، في إطار الآجال التي ينص عليها دستور جمهورية كوت ديفوار. وتقضي ولاية الممثل السامي أيضا بأن يقوم، في ظل التعاون الوثيق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والوسطاء، بتقديم كل المشورة والإرشادات اللازمة للمجلس التشريعي واللجنة الانتخابية المستقلة، وغيرهما من الوكالات أو المعاهد ذات الصلة، لمعاونتها على اتقاء وتذليل أي صعوبات يكون من شأنها أن تعرض للخطر إجراء الانتخابات، على أن يخول السلطة اللازمة في هذا الصدد لاتخاذ القرارات الضرورية. وأنا الآن بصدد النظر في المرشحين لمنصب الممثل السامي وأعتزم أن أُبلغ المجلس بقراري قريبا.

٢٠ - وسيضم مكتب الممثل السامي عددا محدودا من خبراء الانتخابات. ورغم أن المكتب سيكون مستقلا عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، يتوقع أن تتعاون البعثة معه تعاونا وثيقا، في مجالات من ضمنها تبادل المعلومات وتقديم المشورة التقنية والدعم الإداري. وبالتالي ستدعو الحاجة لتعزيز العنصر الانتخابي بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على نحو طفيف، كيما يتسنى لها الاضطلاع بالمهام الجديدة المتوخاة بموجب اتفاق بريتوريا.

٢١ - وقد تم إيفاد بعثة استعراض انتخابية، بقيادة شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، إلى كوت ديفوار في الفترة من ٢٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه لموالاة تقييم واستعراض الأعمال التحضيرية الحالية لانتخابات ٢٠٠٥، وإعداد توصيات بشأن الدعم الذي يتعين أن تقدمه الأمم المتحدة. وقد وجدت البعثة أن الأعمال التحضيرية للانتخابات تعرضت للتأخير مرارا وأنه ما لم يجر الإسراع بوتيرة التنفيذ البطيئة الحالية فلن يتسنى الوفاء بالموعد المحدد حاليا للانتخابات وهو ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وكما أشير إليه أعلاه، لا تتمتع اللجنة الانتخابية المستقلة حاليا بالتأييد الكامل من جميع الأطراف السياسية الفاعلة في كوت ديفوار، حيث إن القانون المنقح بشأن تكوينها لم يعتمد بعد، وبالتالي لم تتم بعد إعادة تكوينها. كما أن الوضع يزداد تعقيدا بسبب الغموض الذي لا يزال يكتنف دور ومسؤولية كل من المعهد الوطني للإحصاءات واللجنة الانتخابية المستقلة، في أعقاب إعلان الرئيس غباغبو في ٢٦ نيسان/أبريل (انظر الفقرة ٨ أعلاه).

٢٢ - ولم يجرِ حتى الآن تجريب نظام لتسجيل قوائم الناخبين اقترحه المعهد الوطني للإحصاءات؛ وثمة مخاطر من حدوث التأخير بسبب مشاكل تنفيذية غير منظورة. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة الانتخابية المستقلة من المفترض أن تضطلع بدور رئيسي في تحديد الجوانب الخاصة بعملية تسجيل الناخبين وفي الإشراف عليها. وبالتالي فمن غير المستصوب الشروع في العملية إلى أن يعاد تكوين اللجنة. كما أن من الضروري أن يُبت بصورة

عاجلة في طريقة تسجيل الناخبين، والمسؤوليات المؤسسية، ونوع الوثائق التي ينبغي أن يقدمها أولئك الذين يرغبون في التسجيل من أجل الانتخاب.

٢٣ - وليس من الممكن، في الظروف الراهنة، التقدم بميزانية شاملة للعملية الانتخابية أو بجدول زمني واقعي لها. ونتيجة لذلك، يمانع المانحون في تقديم أموال لتمويل الانتخابات. وعلى الأطراف الإيفوارية أن تتخذ على سبيل الاستعجال الخطوات اللازمة لإعادة تكوين اللجنة الانتخابية المستقلة ولتسوية غيرها من القضايا الرئيسية العالقة، إذا أُريد للعملية الانتخابية أن تبقى في المسار المطلوب.

٢٤ - وفي إطار الإعداد لإجراء الانتخابات الوطنية، أنشأت أربعة من أحزاب المعارضة، وهي تجمع الجمهوريين، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، وحركة قوى المستقبل، والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار، في ١٨ نيسان/أبريل في باريس، برنامجا انتخابيا مشتركا يحمل اسم ''اتحاد الهوفيتيون من أجل الديمقراطية والسلام''.

خامسا - إعادة إقرار الأمن

٢٥ - بلغ حجم قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٦ ٠٤٢ فردا في ١٣ حزيران/يونيه مقابل الحجم المأذون به والبالغ ٦ ٢٤٠ فردا. ويقع العجز الرئيسي في وحدة المروحيات التي لا يزال البحث جاريا بنشاط عن بلد يساهم بالقوات فيها. ونتيجة لذلك، يفتقر الدعم الجوي المقدم لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حاليا للمرونة من حيث العتاد الحربي المخصص لها، والبالغ الأهمية في التنقل والاستخدام السريع للاحتياطي، وعمل دوريات الحدود، ورصد حظر السلاح، والإخلاء الطبي لأفراد الأمم المتحدة المصابين.

٢٦ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تنفيذ المهام الموكولة إليها في مختلف أنحاء البلاد تبعا للأولويات التي تفرضها موارد البعثة المحدودة. وتشمل هذه المهام ضمان أمن العاملين بالأمم المتحدة ومعداتها ومنشآتها؛ ومراقبة وقف إطلاق النار وتحركات الجماعات المسلحة ومنع الأعمال العدائية، وعلى وجه الخصوص داخل منطقة الثقة؛ والمساعدة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ورصد تنفيذ الحظر على الأسلحة.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يبلغ عن حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار، كما لم تحدث انتهاكات جسيمة لمنطقة الثقة من أي جانب من القوات المتحاربة.

وظل الوضع في أبيدجان هادئا نسبيا كما انحسرت، بوجه عام، أنشطة ''الوطنيين الشباب''. بيد أنه حدثت زيادة في الإجرام والعنف السياسي الموجه في المدينة.

٢٨ - كما أُشير إليه في الفقرتين ٦ و ١٠ أعلاه، فقد استأنفت القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوى الجديدة اتصالاتهما، مما ساعد على تخفيف حدة التوتر بين القوى العسكرية. وفي حين أن سحب الأسلحة الثقيلة من منطقة الثقة شكّل تطورا إيجابيا، فإن استمرار الخروج على القانون في المنطقة ما زال مدعاة للقلق الشديد.

٢٩ - وما برح التعاون الوثيق بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن مستمرا على جميع المستويات. كما واصل العنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعاونه مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بطرق عدة منها تبادل المعلومات وتقييم الوضع، والاتصال، والزيارات، والتنسيق بين خلايا التحليل المشتركة للبعثة، وخاصة لمنع تنقل الأسلحة أو الجماعات المسلحة عبر الحدود.

الحالة في الغرب

٣٠ - ما انفك استمرار العنف في الجزء الغربي من كوت ديفوار يشكّل مصدرا رئيسيا للقلق، ويهدد، إذا لم يتم تداركه، بتقويض كل المكاسب التي تحققت منذ توقيع اتفاق بريتوريا. وفي هذا الصدد، كانت منطقة دويكوي مسرحا لسلسلة من الاشتباكات فيما بين الطوائف وداخلها، أسفرت عن إزهاق العديد من الأرواح وتدمير الممتلكات وتشريد آلاف الأشخاص.

٣١ - وفي الفترة بين ٣٠ نيسان/أبريل و ٢ أيار/مايو، قُتل ٢٥ شخصا وأُصيب ٤١ شخصا في دويكوي ويروزون وبلودي وتاوزيو، وشُرّد أكثر من ٠٠٠ ٩ شخص، معظمهم من طائفة ''غيري''. وفي أعقاب ذلك، في أثناء ليلة ٣١ أيار/مايو، قام الصيادون التقليديون المعروفون باسم ''دوزوس''، مسلحين بسواطير وبنادق بمهاجمة قرى غيتروزون وبتي دويكوي. وقُتل ما لا يقل عن ٤١ شخصا وأصيب ٦١ شخصا خلال هذه الهجمات على القرى، التي ينتمي سكانها في الغالبية العظمى إلى أصل ''غيري''. وفي ١ حزيران/يونيه، قُتل سبعة أشخاص من طائفة ديولا الشمالية في دويكوي، كما يزعم على يد أشخاص من طائفة غيري، فيما يبدو أنه انتقام لهجوم ٣١ أيار/مايو. ووقعت هجمات أخرى خلال الأيام القلائل التالية، مما رفع حصيلة القتلى إلى ٧٠ شخصا. ويبدو أن جنود القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في غيتروزون لم يفعلوا شيئا يُذكر لإيقاف الهجمات الأولية. وفرّ بضعة آلاف شخص من دويكوي، بينما التجأ ٠٠٠ ١٠ شخص في المدينة إلى البعثة الكاثوليكية. وما فتئ الوضع في المنطقة مشوبا بالتوتر. وقد قمت في بياني المؤرخ

٢ حزيران/يونيه بحث السلطات الإيفوارية على إجراء تحقيق شامل في الحادث وكفالة تقديم مرتكبي الهجوم إلى العدالة بسرعة.

٣٢ - ونشرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ١ حزيران/يونيه أفرادا من الكتيبة البنغلاديشية في المنطقة لمساعدة قوات الدفاع والأمن الإيفوارية في إعادة الاستقرار للوضع. وبعد ذلك، تم تعزيز وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في مدينة دويكوي وحولها حيث يقوم حاليا حوالي ٥٥٠ جنديا بتقديم الدعم لقوات الدفاع والأمن. وعلاوة على ذلك، بدأت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوات ليكورن عملية مشتركة للمراقبة في منطقة دويكوي وفي منطقة الثقة. ولئن كان تعزيز وجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حول دويكوي قد ساعد في استقرار الوضع، فإنه أضاف عبئا جديدا على القدرات العسكرية للبعثة التي تعاني أصلا من إرهاق طاقاتها.

٣٣ - وفي محاولة لمعالجة الوضع الحرج في الغرب، قام ممثلي الخاص في كوت ديفوار بالالتقاء بالمسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس الوزراء ديارا وكبار المسؤولين في مكتب رئيس الجمهورية، لمناقشة سبل توطيد الأمن حول دويكوي. وطلب الرئيس غباغبو أن تتعاون عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعاونا وثيقا مع قوات الدفاع والأمن الإيفوارية. كما طلبت السلطات أيضا إعادة العمل بالدوريات المشتركة بين هذه القوات والقوات المحايدة. وأكدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للسلطات أيضا أن مسؤوليتها الرئيسية تتمثل في كفالة أمن المدنيين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة، ولا سيما ضرورة تعزيز الحوار والمصالحة بين مختلف الطوائف في الغرب.

٣٤ - وعلاوة على ذلك، دعا ممثلي الخاص في كوت ديفوار، يوم ٨ حزيران/يونيه، سلطات ذلك البلد إلى إجراء تحقيق في أقرب وقت ممكن بشأن الهجمات التي وقعت في نواحي دويكوي، وأشار إلى استعداد وحدة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتقديم ما يتطلبه الأمر من مساعدة. وفي يوم ٩ حزيران/يونيه، رافق ممثلي الخاص أعضاء لجنة المراقبة المنشأة بموجب اتفاق لينا - ماركوسي إلى منطقة دويكوي حيث قاموا بزيارة بلدة غتروزون والبعثة الكاثوليكية. وقام رئيس الوزراء ديارا أيضا بزيارة إلى المنطقة في ٣ حزيران/يونيه، وكذلك فعل الرئيس غباغبو في ١٤ حزيران/يونيه.

رصد الحظر على الأسلحة

٣٥ - عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، شرعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في زيارات تفتيش لرصد الحظر على الأسلحة في يوم ٢١ آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، أجري تفتيش شمل المنشآت العسكرية للقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار

والقوات الجديدة، والمطارات، والموانئ البحرية ومعابر الحدود، و لم يبلَّغ عن وقوع أية انتهاكات. وجدير بالذكر أن قدرة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على رصد الحظر على الأسلحة محدودة بسبب الافتقار إلى الخبرة والموارد المتخصصة، وعدم كفاية المعلومات ولاستمرار تقصير القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة في تزويد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بقائمة شاملة لأسلحتها، على نحو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٨٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

تحديد الأسلحة الصغيرة

٣٦ - بناء على طلب من رئيس الوزراء، وبالتعاون مع قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، نظمت وحدة ما بعد الصراع التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا حول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الفترة ما بين ١٧ و ٢٠ أيار/مايو في غراند باسام. وقد أفضى الاجتماع إلى اعتماد برنامج نموذجي حول تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جانب إطار مؤسسي للجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذا عدد من الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع. ويعتبر ذلك بمثابة تطور مشجع، وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعاونها الوثيق مع الحكومة وشركاء آخرين حول تنفيذ البرنامج النموذجي وتدابير أخرى لتحديد الأسلحة.

سادسا - إعادة بسط إدارة الدولة

٣٧ - تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء دوليين آخرين، تيسير الاستعدادات لإعادة بسط إدارة الدولة في سائر أنحاء البلاد. وقد نظمت اللجنة الوطنية لاستعادة سلطة الدولة حلقة دراسية في غراند باسام في الفترة من ١٨ إلى ٢١ أيار/مايو، حضرها طائفة عريضة من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، واعتمدت خلالها المبادئ التوجيهية والإطار الزمني الخاص باستعادة إدارة الدولة. ووجهت دعوات جديدة للمانحين لتقديم دعم عاجل لهذه العملية، التي تقدر تكلفتها بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار. وفي هذا الصدد، ينوي رئيس الوزراء قريبا عقد مائدة مستديرة مع المانحين الكبار لحشد دعم المانحين من أجل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذا الانتخابات الوطنية وإعادة إرساء سلطة الدولة.

سابعا – إعادة استتباب سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان

أعمال الشرطة المدنية

٣٨ – في ١٣ حزيران/يونيه، كان قوام عنصر الشرطة المدنية التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار يتألف من ٢١٨ فردا، من أصل القوام المأذون به ويتكون من ٣٥٠ فردا. وينتشر هؤلاء الأفراد في أبيدجان، ودالوا، وسان – بيدرو، ومان، وبواكيه، وياموسوكرو، وبوندوكو، وكرهوغو، وأبنغورو. ويتوقع أن يستكمل انتشار أفراد الشرطة في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٣٩ – وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت عناصر الشرطة والجيش التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مشاركتها في دوريات مختلطة تشترك فيها القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، والشرطة الوطنية الإيفوارية، وقوات الشرطة في أبيدجان. وفضلا عن ذلك، اشتركت الشرطة المدنية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي تقوم بعملياتها انطلاقا من بواكيه ودالوا وياموسوكرو وبوندوكو، في دوريات مشتركة في منطقة الثقة. وقد ساعد أفراد الشرطة المدنية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار العنصر العسكري التابع للعملية في الاضطلاع بمهامه المنوطة به التي تتعلق بحماية المدنيين الذين يتهددهم خطر وشيك يتمثل في التعرض للعنف في منطقة الثقة.

نظام القضاء

٤٠ – خلال الفترة قيد الاستعراض، التقت وحدة سيادة القانون التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على نحو منتظم مع السلطات القضائية المحلية، بما في ذلك الاتحاد الوطني للقضاة وموظفي السجون المحليين. وقد ركزت جهود الوحدة على وضع تدابير للمساعدة على تعزيز استقلالية القضاء والتصدي لمشاكل الفساد. وما فتئت الوحدة أيضا تقدم الدعم للسلطات القضائية المحلية في تعاملها مع حالات الوفاة في السجن، والتعذيب، والمعاملة السيئة، والقتل التعسفي للمحتجزين من قِبَل عناصر من قوات الأمن.

السجون

٤١ – أعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برنامجا تدريبيا موجها لموظفي الإصلاحيات وقدمته إلى السلطات الإيفوارية لإقراره. وتدخلت أيضا كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولجنة الصليب الأحمر الدولية في سجن دالوا قصد المساعدة على تحسين ظروف تقديم الطعام والرعاية الصحية للسجناء، وذلك عقب وفاة العديد من نزلاء السجن من جراء سوء التغذية. وسعيا إلى تحسين الأمن في السجن الرئيسي في أبيدجان، إثر

هروب ٦٤٥ ٣ سجينا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم من أجل إعادة تأهيل البنية التحتية للسجن من خلال تمويل المشاريع السريعة الأثر.

حقوق الإنسان

٤٢ - لا يزال وضع حقوق الإنسان مثارا للقلق في جميع أنحاء كوت ديفوار. وقد تفاقم الوضع في الجزء الغربي من البلاد بفعل التوترات المستمرة الناجمة عن الهجوم المسلح، الذي قامت به مجموعة من العناصر تدعي عضويتها في الحركة الإيفوارية من أجل تحرير غرب كوت ديفوار، ضد مواقع القوات الجديدة في لوغواليه يوم ٢٨ شباط/فبراير، وكذلك الهجمات التي وقعت في نواحي دويكوي.

٤٣ - ولا تزال تجرى عمليات الإعدام بإجراءات موجزة خارج نطاق القضاء فضلا عن جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي والابتزاز في جميع أنحاء البلاد، بضلوع عناصر من القوى الجديدة والمليشيات المنتسبة إليها مثل مجموعة دوزوس وقوات الدفاع والأمن الإيفوارية والمليشيات الموالية للحكومة وجماعات مسلحة أخرى.

٤٤ - وما زالت العلاقات متوترة في عدة مناطق بين المجموعات العرقية من الشعب الأصلي الإيفواري والجماعات المهاجرة، خاصة في دويكوي وغيغلو وكذا داخل منطقة الثقة وحولها. وقد نجم عن المواجهات المتواصلة بين هذه المجموعات انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وتزايدت أيضا حوادث النهب على الطرق الرئيسية بينما تسللت بعض عناصر القوى الجديدة والمليشيات الموالية للحكومة إلى منطقة الثقة عدة مرات.

٤٥ - وفي أبيدجان، في الفترة ما بين ٢١ نيسان/أبريل و ١١ أيار/مايو، تمت تحت جنح الليل مداهمة مقار سكني العديد من الشخصيات المعارضة السياسية البارزة. وفي الشمال، اتسمت حالة حقوق الإنسان بعمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاعتقالات الجماعية وعمليات الاحتجاز التعسفي التي تشمل المؤيدين المزعومين للزعيم السابق للقوى الجديدة، إبراهيم كوليبالي. وتشمل الحوادث التي أبلغ عنها أيضا حالات ابتزاز ومصادرة غير قانونية للممتلكات وتحصيل الضرائب على نحو تعسفي واختطافات قسرية لمدنيين مع طلب الفدية.

٤٦ - ولا تزال إقامة العدل مسألة موضع قلق عميق. ففي شمال البلاد، غالبا ما يتم تطبيق العدالة بشكل تعسفي من قِبَل قادة القوى الجديدة. وعقب الهجمات التي وقعت في لوغواليه، احتجزت القوات المسلحة للقوى الجديدة ٣٩ عنصرا من الحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار في الحبس الانفرادي بكُرهوغو. واحتجز ٤٣ سجينا آخرين في الحبس

الانفرادي في بواكيه منذ ٢٨ نيسان/أبريل. وقد مُنعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الوصول إلى المحتجزين.

٤٧ - وقد واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تعزيز الحوار بين السلطات الإيفوارية وممثلي القوى الجديدة حول قضايا حقوق الإنسان. وفي تطور إيجابي، قدمت حكومة المصالحة الوطنية من جديد للجمعية الوطنية قانون تأسيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتنقيحه حتى يتفق مع ''مبادئ باريس''.

ثامنا - تعزيز السلام ومكافحة وسائط الإعلام التي تحرض على الكراهية والعنف

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز قسم الإعلام والاتصال بالجماهير التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قدرته على مراقبة وسائط الإعلام وجمع المعلومات والقيام بحملات للإعلام في مناطق البلد الواقعة تحت سيطرة الحكومة والقوى الجديدة على السواء، بما في ذلك عن طريق إيفاد موظفي إعلام إلى بواكيه ودالواه ومان. وأنشأ قسم الإعلام والاتصال بالجماهير، بالتعاون مع عنصر الشرطة المدنية، نظاما لجمع المعلومات من الميدان في كرهوغو وبوندوكو وسان بيدرو وياموسوكر وأبنغورو.

٤٩ - وما زالت تغطية وسائط الإعلام للأحداث الاجتماعية والسياسية تعكس الانقسامات الكبيرة داخل المجتمع الإيفواري. وواصلت بعض وسائل الإعلام حملة ضد الوجود المستمر لقوات ليكورن في البلد التي كثيرا ما شنت هجمات شديدة ضد الفرنسيين. وقد أيدت مجموعة ثانية من وسائط الإعلام التواجد المستمر للقوات الفرنسية. ووجه أيضا عدد من الدعوات عبر وسائط الإعلام لاستئناف الصراع المسلح، وبخاصة عقب هجوم لوغواليه في شباط/فبراير.

٥٠ - وقد أسهم توقيع اتفاق بريتوريا في التخفيف من حدة الخطاب الملهب للمشاعر في وسائط الإعلام. غير أن إصرار الرئيس مبيكي على أن يشارك المرشحون من قِبَل الأحزاب الموقعة على اتفاق لينا - ماركوسي في الانتخابات الرئاسية أثار موجة جديدة من التغطية في وسائط الإعلام الإيفوارية اتسمت بالتعصب وإثارة الانقسام. وكانت هناك أيضا تقارير صحفية منحازة وملهبة للمشاعر في أعقاب الاشتباكات العرقية في دويكوي وحولها.

٥١ - وتمكنت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بفضل إعادة وضعية هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية إلى وضعها السابق، المشار إليها في الفقرة ١٧ أعلاه، من توثيق العلاقات التي تربطها بتلك المنظمة وبالمركز الحكومي للإعلام والاتصال، وذلك بغرض النهوض بأخلاقيات المهنة في أوساط الصحفيين، حيث أن لهم دورا مركزيا يضطلعون به في

عملية السلام. كما أن قسم الإعلام والاتصال بالجماهير التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بصدد التخطيط لبرامج تدريبية للصحفيين خلال فترة ما قبل الانتخابات بهدف زيادة وعيهم بأهمية التقارير الصحفية المسؤولة والمهنية في عملية انتخابية يرجح أن تكون مشحونة بالتوتر. وقد سعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا إلى تحسين القدرة التقنية لبعض وسائط الإعلام التي تعوزها الموارد. وفي هذا الصدد، زودت محطة إذاعة محلية في تياسال، في شهر نيسان/أبريل، بمعدات للبث عن طريق تمويل المشاريع السريعة الأثر.

٥٢ - ومن الممكن الآن الاستماع إلى إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أبيدجان وبواكيه ودالوا وكرهوغو. وسوف تبث المحطة قبل الانتخابات برامج حول العملية الانتخابية قصد النهوض بالتربية الوطنية وتشجيع مشاركة الناخبين.

٥٣ - وتتضافر أقسام الإعلام في كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك في المنطقة دون الإقليمية، وخاصة بشأن القضايا عابرة الحدود، المتعلقة بالحظر على الأسلحة وتجنيد المرتزقة والأطفال الذين كانوا مرتبطين بالقوات المقاتلة فيما مضى.

تاسعا - التحديات الإنسانية والمنظورات الاقتصادية والاجتماعية

الحالة الإنسانية

٥٤ - ما برحت الحالة الإنسانية في كوت ديفوار تتدهور، لا سيما في قطاعات الماء والصحة والتعليم. ففي المناطق الريفية، يتمتع ٤٠ في المائة فقط من السكان بإمكانية الوصول إلى الآبار التقليدية، وهي المصدر الرئيسي لمياه الشرب، بينما يحتاج معظم مضخات المياه إلى إصلاح. وفي مدينة كرهوغو الشمالية، يكاد خزان الإمداد بالمياه يكون خاويا، مما أدى إلى نقص حاد في المياه. ولا يستطيع زهاء ٣٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية الوصول إلى مياه شرب نظيفة، فيما يتاح لـ ٥٤ في المائة فقط إمكانية الوصول إلى شبكة لائقة للمجاري. وقد تعاونت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع وكالات الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية في عدة مشاريع لزيادة عدد المضخات الصالحة للاستعمال، خصوصا في الشمال، وكذلك لإنشاء شبكات لتنقية المياه وتوزيعها.

٥٥ - وقد أدت الإمكانية المحدودة للوصول إلى الماء وشبكات المجاري والخدمات الصحية، ولا سيما في الشمال والغرب، إلى ازدياد الأمراض وسوء التغذية على نحو مستمر. وتعمل

وكالات الأمم المتحدة إلى جانب شركائها الوطنية والدولية على تلبية أكثر الاحتياجات الصحية إلحاحا بالنسبة للسكان. إلا أنه ثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات عاجلة لإعادة إصلاح البنية التحتية الأساسية للصحة بغرض الحيلولة دون استمرار تدهور الحالة في الشهور المقبلة.

٥٦ - وفي قطاع التعليم، يعتبر عقد الامتحانات النهائية للسنة الدراسية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات المسلحة للقوى الجديدة، إلى جانب نقل إدارة المدرسة، من المهام ذات الأولوية. ففي الشمال، يعتبر الافتقار إلى مدرسين مؤهلين وإلى مواد مدرسية وإلى الدعم الإداري مشكلة كبيرة. وفي الشمال والغرب، قامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتوزيع مجموعات المواد التعليمية على ٠٠٠ ١٧٥ طفل و ٥٠٠ ٣ مدرس، بينما وزع برنامج الأغذية العالمي وجبات ساخنة على ٠٠٠ ٢٠٠ تلميذ. ووضعت وزارة حقوق الإنسان ووزارة التعليم برنامجا مشتركا لإدماج التوعية بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية.

٥٧ - ويوجد حاليا ما يناهز ٠٠٠ ٥٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا في كوت ديفوار. ومعظمهم يعيش مع أسر مضيفة، يثقل كاهلها أكثر فأكثر تحمل هذا العبء الإضافي. ويقوم عدد من الوكالات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية، بالتعاون مع السلطات الإيفوارية، بتطوير عملية تسجيل للمشردين داخليا بغرض تحسين النظام بما يستجيب لاحتياجاتهم المتعلقة بتوفير المساعدة والحماية وبغرض الإعداد لعودتهم النهائية أو إعادة توطينهم. كما تعمل وحدة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع منظمات إنسانية قصد إنشاء إطار للرصد بهدف توفير الحماية.

٥٨ - وقامت بعثة تقييم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بزيارة لكوت ديفوار في الفترة ما بين ٢ و ٧ نيسان/أبريل. وأبرزت البعثة عددا من القضايا التي تستدعي اهتماما عاجلا من أوساط تقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين الأمن وحماية السكان الذين يعيشون في منطقة الثقة، والتصدي للوضع المتقلب في الغرب. وفي هذا الشأن، أشارت إلى الحاجة العاجلة لتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على النحو الوارد في تقريري الثالث وتقريري الرابع حول عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وشددت البعثة أيضا على الحاجة إلى إعداد استراتيجية مشتركة لإعادة خدمات الصحة والتعليم وتحسين إمكانية الوصول إلى الماء والكهرباء في الشمال.

الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٥٩ - تدل التقديرات الرسمية على أن الناتج المحلي الإجمالي لكوت ديفوار قد حقق نموا بمعدل قدره ١,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، ولكن من المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٥ بسبب أزمة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وبلغ عجز الميزانية في عام ٢٠٠٤

ما يقدر بنحو ٢٩٥ مليون دولار، في حين يقدر مجموع الدين الخارجي المستحق على البلد بمبلغ ٨٤٦ مليون دولار. وتفاقم هذا الوضع بسبب انخفاض في الإيرادات الضريبية بلغت قيمته نحو ٦٧ مليون دولار، نتيجة للأثر السلبي الذي خلفته أزمة تشرين الثاني/نوفمبر على نشاط القطاع الخاص، وزيادة النفقات الاجتماعية والعسكرية بحوالي ٦١ مليون دولار. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠٠٥، بلغت المتأخرات المتراكمة على كوت ديفوار تجاه البنك الدولي حوالي ١٣٥ مليون دولار.

٦٠ - وفي الوقت نفسه، سجلت بعض قطاعات الاقتصاد بعض المكاسب. فقد ازداد إنتاج الكاكاو والبن، وزيت النخيل، والزيوت والغاز في عام ٢٠٠٤. بيد أنه إذا لم يتم وقف تهريب الكاكاو إلى البلدان المجاورة، فإن ذلك سيلحق أثرا سلبيا بأداء هذا القطاع.

٦١ - وأدى تدهور ظروف الاقتصاد الكلي وما صاحبه من تعطل في النشاط الاقتصادي والخدمات الاجتماعية إلى تفاقم الفقر، لا سيما في الجزء الغربي من البلد. ذلك أن حوالي ٤٤ في المائة من السكان أصبحوا يعيشون الآن دون خط الفقر، مقابل ٣٨ في المائة في أواخر العام ١٩٩٩. وهذا يشكل تراجعا كبيرا في التقدم صوب تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

٦٢ - وخلف الأثر الاقتصادي للأزمة الإيفوارية آثارا سلبية على المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا برمتها. ولم يتجاوز نمو الأداء الاقتصادي العام لبلدان منطقة الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ مقابل معدل النمو الذي كان متوقعا ألا وهو ٤,١ في المائة.

عاشرا - المسائل الجنسانية

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت وحدة الشؤون الجنسانية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تدريبا توجيهيا بشأن المسائل الجنسانية لما يربو على ١٠٠ من الموظفين العسكريين والمدنيين. وأجرت الوحدة أيضا حملة للتوعية بالمسائل الجنسانية لأفراد العملية. وشُكلت فرقة عمل معنية بالمسائل الجنسانية لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة البعثة. وتعمل الوحدة مع اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمعالجة القضايا التي تهم الفئات المستضعفة المتضررة من النزاع. كما تقيم اتصالات منتظمة مع ممثلي المجتمع المدني، وشاركت في عدة اجتماعات ترمي إلى زيادة مشاركة النساء في الانتخابات المقبلة كمرشحات وناخبات على السواء.

حادي عشر – فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٦٤ - واصلت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حملتَها من أجل توعية أفراد العملية. وقامت الوحدة بتدريب ٨٤ من المعلمين الأقران من الوحدات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما استفاد بعض أفراد العملية من برنامج الوحدة الطوعي للمشورة والفحوص.

ثاني عشر –الاستغلال والاعتداء الجنسيان

٦٥ - سعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى مواءمة المبادرات المضطلع بها امتثالا لنشرة الأمين العام المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من ضروب الاستغلال والاعتداء الجنسيين (ST/SGB/2003/13).وأُنشئ فريق للسياسات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. ويقوم الفريق بإعداد ورصد استراتيجية البعثة لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وبخاصة في ميدان الوقاية، كما يقوم بدور الفريق الاستشاري لدى ممثلي الخاص في كوت ديفوار. وساهمت زيارة نائبة الأمين العام إلى كوت ديفوار في آذار/مارس في إعطاء زخم مهم لتلك الجهود. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ورد ادعاء واحد، ولكن تَبيَّن من التحقيق الذي أجري بشأنه أنه يفتقر إلى سند يثبته.

ثالث عشر – أمن الموظفين

٦٦ - لا تزال الحالة الأمنية متقلبة وغير قابلة للتنبؤ. وفي هذا الصدد، فإن مشاركة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في تنفيذ اتفاق بريتوريا، ولا سيما عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعملية الانتخابية، إضافة إلى رصد الحظر المفروض على الأسلحة، تثير مشاعر القلق فيما يتعلق بأمن موظفي البعثة، وخاصة إذا ما لجأت العناصر الناقمة إلى العنف لتعطيل عملية السلام.

٦٧ - وتشكل الأنشطة الإجرامية تهديدا مستمرا، لا سيما في أبيدجان. ويؤدي تداول الأسلحة الخفيفة في البلد إلى استفحال الإجرام الذي قد يكون تفاقم بسبب عملية الفرار الكبرى من السجن التي وقعت بأبيدجان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقد وقع أفراد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الأشهر الأخيرة ضحية السلب المسلح والسطو على المنازل وسرقة السيارات. وما فتئ الوجود المستمر للمليشيات المسلحة يمثل تهديدا ممكنا لأمن موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وممتلكاتهم.

٦٨ - وتواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تحسين تأهبها عن طريق تضمين إجراءاتها الأمنية الدروس المستفادة من أزمة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ومن عمليات التدريب على مواجهة الحالات الطارئة وتمارين الإخلاء بالمحاكاة. ومن المتوقع أن يسهم نقل الموظفين العاملين في أبيدجان إلى مقر موحد في تحسين سلامتهم وأمنهم، ومن المقرر أن تتم عملية النقل في شهر تموز/يوليه. وتعمل البعثة أيضا مع فريق الأمم المتحدة القطري لكفالة فعالية تنسيق العمليات داخل منظومة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

رابع عشر - التعزيزات اللازمة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

٦٩ - يشكل صون الأمن على نطاق البلد في الأشهر المقبلة أمرا ضروريا من أجل تنفيذ اتفاق بريتوريا دون مشاكل. ومن المحتمل أن تشهد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار زيادة ملموسة في المهام المطلوبة منها مع الشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبدء أعمال التحضير للانتخابات، علاوة على مسؤولياتها الأمنية الجارية. وبالإضافة إلى تأمين مواقع نزع السلاح والتسريح، سيكون من الضروري أيضا أن تتخذ العملية وقوة ليكورن جميع الخطوات المناسبة لكفالة سلامة منطقة الثقة ومنع الحوادث التي من شأنها أن تعرض للخطر عملية نزع السلاح والتسريح. ومن اللازم لتحقيق تلك الغاية، أن يتم تقوية المراقبة وتعزيز منطقة الثقة، فضلا عن مواصلة رصد الحظر المفروض على الأسلحة.

٧٠ - وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، من المتوقع أن يزداد العنف السياسي في مرحلة ما قبل الانتخابات، لا سيما مع تكاثف الحملة الانتخابية في أنحاء البلد. ولا تزال الحالة الأمنية متقلبة في الجزء الغربي من البلد بوجه خاص مما يستلزم رصدها عن كثب. وفي هذا الصدد، سيكون من الحاسم أن يتم إبراز قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بشكل أوضح واتباعها نهجا قويا من أجل الحفاظ على مناخ موات لإتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بنجاح.

٧١ - وكشفت أزمة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ عن بعض مواطن الضعف الحاسمة في هيكل قوة البعثة وقدراتها. ومن ثم فقد أوصيت في تقريري الثالث عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2004/962) بأن يوافق مجلس الأمن على تزويدها بموارد إضافية تشمل الجوانب العسكرية والمدنية والمتعلقة بالشرطة المدنية، مشيرا إلى أنه لا غنى للعملية عن تلك الموارد من أجل أن تضطلع بفعالية بالمسؤوليات المتعددة التي أناطها بها المجلس. وأكدت مجددا هذه التوصية في تقريري الرابع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2005/186)، نظرا لأن تلك التعزيزات كانت لا تزال مطلوبة على وجه الاستعجال لتوفير الحماية الكافية لأفراد

الأمم المتحدة ومرافقها، ولا سيما في أبيدجان، وزيادة القوات الاحتياطية التنفيذية التابعة للعملية واستعادة قدراتها في منطقة الثقة.

٧٢ - ولكي تقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالمسؤوليات المنوطة بها على نحو كامل، وتضطلع أيضا بالمهام الإضافية التي ينص عليها اتفاق بريتوريا، فلا تزال هناك حاجة ملحّة إلى التعزيزات الطارئة التي أوصيت بها في تقريري الثالث والرابع. وهي تشمل ١ ٢٢٦ من القوات الإضافية، من ضمنها كتيبة مشاة (٨٥٠ من الأفراد)، ووحدة للطيران (٢٧٠ من الأفراد) تضم أربع مروحيات هجومية وأربع مروحيات أخرى للمراقبة، ووحدة نهرية (٣٠ من الأفراد)، و ٧٦ من أفراد الدرك الإضافيين لحماية وزراء حكومة المصالحة الوطنية.

٧٣ - وعلاوة على ذلك، ستحتاج عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى كتيبة مشاة إضافية قوامها ٨٥٠ من الأفراد العسكريين الذين تتمثل مهمتهم في تأمين مواقع نزع السلاح والتسريح والتجميع، وتعزيز منطقة الثقة خلال مرحلتي نزع السلاح والتسريح. وتشمل المهام الأساسية المتوخاة لكتيبة المشاة هذه ما يلي: توفير الأمن للجماعات المتحركة صوب مناطق نزع السلاح والتسريح والتجميع؛ وتوفير الأمن لمناطق نزع السلاح والتسريح، بما في ذلك توفير الحراسة المسلحة؛ وتقديم المساعدة في جمع الأسلحة والذخيرة والمتفجرات التي تم تسليمها وتخزينها والتخلص منها؛ والقيام بدوريات مختلطة مع القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوى الجديدة لتعزيز الثقة المتبادلة وكفالة سلامة منطقة الثقة.

٧٤ - وسوف يعاد نشر هذه القوات في سائر أنحاء البلد بعد إكمال عملية نزع السلاح والتسريح لتوفير الدعم للانتخابات. وتشمل المهام الأساسية في هذا الصدد ما يلي: توفير أمن المناطق خلال جميع مراحل العمليات الانتخابية، بما في ذلك الحراسة المسلحة لنقل موظفي ومواد الانتخابات من مراكز الاقتراع وإليها؛ والقيام بدوريات مختلطة مع القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار لكفالة الحفاظ على القانون والنظام؛ وتوفير الحماية الوثيقة للمرشحين أثناء الحملة الانتخابية؛ ورصد مناطق الحدود لتقليص نطاق تعطيل العملية الانتخابية على أيدي العناصر المسلحة القادمة عبر الحدود.

٧٥ - ويكتسي نشر هذه التعزيزات في الوقت المناسب أهمية حيوية، وقد تم النظر في عدة خيارات لتكوين القوات. ومن بين تلك الخيارات استخدام قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أو بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، تمشيا مع الاقتراحات الواردة في تقريري عن التعاون بين البعثات واحتمال قيام عمليات عبر الحدود (S/2005/135). على أنني سأظل ملتزما التزاما تاما بمبدأ زيادة التعاون بين بعثات الأمم المتحدة الثلاث المنتشرة في غرب أفريقيا، ويجب أن

تدرس التكاليف والفوائد المحتملة لهذا النهج في ضوء السياق دون الإقليمي الراهن. وإنني، أعتقد أن الظروف اللازمة لإعادة نشر القوات من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ليست متوافرة في الوقت الراهن، بالنظر إلى الانتخابات المقرر إجراؤها أيضا بليبريا في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى افتراض معالجة القضايا القانونية الأساسية والحصول على موافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات، فإن نشر كتيبة أولى في إطار الخطط الحالية لإنهاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لن يكون ممكنا قبل منتصف شهر أيلول/سبتمبر، مما لا يفي باحتياجات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٧٦ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، جرت اتصالات أولية بالبلدان المحتمل أن تساهم بقوات بشأن احتمال المساهمة بقوات إضافية في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بانتظار صدور الإذن من مجلس الأمن. ومن المتوقع أن يتأتى نشر العناصر الأولى من الكتيبتين الإضافيتين المطلوبتين، في غضون شهر واحد من بعد اعتماد القرار الآذن.

٧٧ - وعلى نحو ما ورد في الفقرة ٣٩ أعلاه، يضطلع عنصر الشرطة المدنية التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بدور حيوي في دعم اتفاق بريتوريا. ومن أجل القيام بهذه المهام والمهام السابقة المحددة بموجب الولاية، يتعين أن يبلغ قوام عنصر الشرطة المدنية ٣٥٠ ضابطا في شهر تموز/يوليه، على نحو ما هو مقرر. وعلاوة على ذلك، ستكون هنالك حاجة إلى ثلاث وحدات للشرطة النظامية، تتألف كل منها من ١٢٥ ضابطا. وسيجري نشر إحدى هذه الوحدات في أبيدجان، بينما سيجري نشر الأخريان في بواكين ودالوا. وستتولى الوحدات المقترحة مسؤولية المساعدة في حماية أفراد الأمم المتحدة والمرافق التابعة لها؛ والمساعدة في تدريب ٦٠٠ فرد من أفراد القوى الجديدة وغيرهم من أفراد الشرطة والدرك الإيفواريين وإسداء المشورة لهم في أداء مهامهم، ولا سيما مكافحة الشغب؛ وتوفير المساعدة من أجل حماية مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكفالة أمنها في حال وقوع اضطرابات مدنية؛ والمشاركة في الدوريات المشتركة مع دوائر الأمن الإيفورايية في أبيدجان.

٧٨ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، جرى الاتصال بالبلدان المحتمل أن تساهم بأفراد الشرطة لكفالة توفير الأفراد في الوقت المناسب في حال صدور الإذن بالتعزيز المقترح عن مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يمكن نشر وحدة أولى من وحدات الشرطة النظامية في أبيدجان في غضون شهر واحد من بعد اعتماد القرار الآذن.

خامس عشر – الجوانب المالية

٧٩ - رصدت الجمعية العامة بموجب قرارها ١٦/٥٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، مبلغا قدره ٣٧٨,٥ مليون دولار لتغطية نفقات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبعد النظر في ميزانيتي المقترحة، يتوقع أن تقوم الجمعية في غضون فترة وجيزة باتخاذ إجراء بشأن تخصيص مبلغ ٣٦٧,٥ مليون دولار لتغطية نفقات البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٨٠ - وفي حال موافقة مجلس الأمن على توصياتي فيما يتعلق بتعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فسوف تطلب الاعتمادات الإضافية لتشغيل البعثة من الجمعية العامة خلال الجزء الرئيسي للدورة الستين. وعلى نحو ما أشير إليه في إضافة هذا التقرير المتضمنة للآثار المالية المترتبة على التعزيز المقترح، أعتزم تغطية التكاليف الفورية للتعزيز من الاعتماد الأولى الذي ستوفره الجمعية العامة للفترة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وذلك في حال موافقة المجلس عليه.

٨١ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٩٥,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٠٢٨,٠ ٢ مليون دولار.

سادس عشر – ملاحظات

٨٢ - هيأ توقيع اتفاق بريتوريا في ٦ نيسان/أبريل فرصة جديدة لإحراز تقدم في عملية السلام في كوت ديفوار، تمشيا مع اتفاقي لينا – ماركوسي وأكرا الثالث. وأود أن أكرر الإعراب عن بالغ تقديري لرئيس جمهورية جنوب أفريقيا، تابو مبيكي، بصفته وسيط الاتحاد الأفريقي، لالتزامه الشخصي وجهوده التي لا تكل صوب حل الأزمة. ولقد أحرز بعض التقدم تجاه تنفيذ الاتفاق. ومن الجدير بالذكر أن حل مسألة الأهلية لرئاسة الجمهورية قد أزالت عقبة رئيسية تعترض سبيل إجراء انتخابات علنية وذات مصداقية. وكان من الخطوات الإيجابية أيضا الاتفاق الذي توصلت إليه الأحزاب بشأن إعادة التشكيل المخططة للقوات المسلحة. وتوقيت البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والنواحي الإجرائية المتعلقة به، والذي أصبح من المقرر الآن طبقا له أن تجري مرحلتا نزع السلاح والتسريح في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ١٠ آب/أغسطس. وإضافة إلى ذلك، فإن إزالة القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة أسلحتها الثقيلة من منطقة الثقة

وإقرار وتنفيذ الأحكام المتعلقة بالنظام الأساسي لهيئة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية وإدارتها كانت أيضا من التطورات المشجعة.

٨٣ - بيد أنه حدث تأخير طويل وخطير في تنفيذ أحكام أخرى رئيسية من اتفاق بريتوريا. ولم تتحقق بعد استعادة الوحدة الكاملة لحكومة المصالحة الوطنية. وفي هذه الأثناء، فإن الوقت يكاد ينقضي قبل أن يتسنى تنظيم الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها حاليا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، هناك حاجة عاجلة بصفة خاصة إلى إكمال موافقة الجمعية الوطنية على القانون المنقح المتعلق بتكوين الهيئة المشرفة، وهي اللجنة الانتخابية المستقلة، وإنشاء اللجنة المعاد تكوينها. ويعد إجراء انتخابات حرة نزيهة أمرا حيويا لاستعادة النظام الديمقراطي في كوت ديفوار. وكما لوحظ أعلاه، ستساعد الأمم المتحدة هذه العملية عن طريق تقديم الدعم التقني. وأعتزم أيضا أن أعيِّن قريبا ممثلا ساميا للانتخابات، سيؤدي دورا رئيسيا في ضمان مصداقية العملية الانتخابية.

٨٤ - وفي الوقت نفسه، ينبغي على الأحزاب أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لكفالة بدء عملية نزع السلاح والتسريح في موعدها المقرر. ذلك إن إحراز تقدم في هذا المجال أمر ضروري ويلزم تحقيقه على وجه الاستعجال من أجل إيجاد بيئة مواتية للانتخابات واستعادة إدارة الدولة على صعيد البلد. وإنني أحث القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات المسلحة للقوى الجديدة على تقديم قائمة شاملة بأسلحتها إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار دون مزيد من الإبطاء كي تستخدم في عملية نزع السلاح وفي رصد الحظر على الأسلحة. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار أنشطة الميليشيات يشكل تهديدا خطيرا للأمن وينبغي الشروع دون إبطاء في نزع سلاحها وحلّها. وستقدم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المساعدة المناسبة إلى رئيس الوزراء ديارا على الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة به في هذه العملية بموجب اتفاق بريتوريا.

٨٥ - ويؤدي التأخير في تنفيذ الاتفاق إلى تزايد الافتقار إلى ثقة الجماهير في عملية السلام. كما أن حالة الأمن، لا سيما في الغرب، لا تزال بالغة الصعوبة وتنطوي على إمكانية حدوث اشتباكات متزايدة العنف بين الفئات في المستقبل. ويأخذ الاقتصاد اتجاها نزوليا متزايدا يوقد التوترات السياسية ويزيد من تدهور الظروف الاجتماعية، مما يؤدي إلى حالة إنسانية تبعث على القلق بصورة متزايدة. وفي الوقت نفسه، فإن انتشار الاعتداءات على حقوق الإنسان يتواصل في شمال البلد وجنوبه، دون اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة المناخ السائد للحصانة من العقاب. ويسبب عدم اليقين فيما يتعلق بعملية السلام عواقب وخيمة

للاستقرار والانتعاش الاقتصادي في كوت ديفوار وكذا في المنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا، منطقة غرب أفريقيا.

٨٦ - وليس من قبيل المغالاة أن نؤكد الحاجة العاجلة إلى الشروع في التنفيذ الكامل وغير المشروط لاتفاق بريتوريا. ولا يسع الأطراف الإيفوارية أن تضيِّع هذه الفرصة لإعادة إقرار السلام. ولذا فإنني أحث الرئيس غباغبو، والقوات الجديدة وزعماء جميع الحركات السياسية الإيفوارية بأن يفوا بالتزاماتهم على وجه السرعة وأن يواصلوا التقدم المحرز حتى الآن. وفي نهاية الأمر، يتحمل الزعماء الإيفواريون مسؤولية شخصية كاملة عن التوصل إلى القرارات والحلول التوفيقية، التي تكون صعبة أحيانا، اللازمة لكفالة حل الأزمة سلميا. وينبغي على أولئك الذين قد يختارون التهرب من هذه المسؤولية أن يتوقعوا أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء صارما وينفِّذ فرادى التدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، التي تبقى جزءا أساسيا من الاستراتيجية الدولية لدعم عملية السلام. وأحث المجلس على أن يقيِّم بانتظام أثر القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) على أرض الواقع.

٨٧ - وفي الوقت نفسه، فمن الأهمية بمكان أن يقوم المجتمع الدولي بدوره كاملا في دعم تنفيذ اتفاق بريتوريا وجهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس مبيكي، بصفة خاصة، عن طريق توفير المساعدة التقنية والمالية الضرورية. وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الرئيسيين الآخرين دعما لتنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاق. وأود أن أحث البلدان المانحة على أن تولي اهتماما عاجلا إلى توفير الموارد التي تمس الحاجة إليها، وخاصة المساعدة التقنية والمالية لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعملية الانتخابية، وكذا لاستعادة سلطة الدولة.

٨٨ - وتحتاج عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على النحو المبين في الفقرات ٦٩ إلى ٧٨ أعلاه، إلى تعزيز عاجل كيما تتاح لها القدرة على أداء المسؤوليات المنوطة بها أداء فعالا، فضلا عن تلك المهام المتوخاة لها في إطار اتفاق بريتوريا. وتشدد حوادث القتل الأخيرة في منطقة دويكوي على الحاجة إلى تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على سبيل الاستعجال كي ما يتسنى لها أن تساعد السلطات الإيفوارية بفعالية في منع زيادة تدهور الحالة في الغرب. وأود لذلك أن أطلب إلى مجلس الأمن أن يأذن بنشر قوات إضافية عددها ٢ ٠٧٦ فردا وثلاث وحدات شرطة نظامية تضم ٣٧٥ فردا للمساعدة في توفير الأمن والحفاظ على القانون والنظام أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعملية الانتخابية، بجانب تعزيز محدود للعنصر المدني في البعثة.

٨٩ - وأخيرا، ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أن تنفيذ اتفاق بريتوريا يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى النهوض بالمصالحة الوطنية، والتصدي للثقافة السائدة للحصانة من العقاب، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان، ودعم عملية الانتعاش الاقتصادي الطويل الأجل في كوت ديفوار. ولذلك فإنني أحث مجتمع المانحين الدولي على أن يظل قائما بدوره كاملا وأن يكفل إتاحة الأموال أيضا لهذه المجالات الرئيسية.

٩٠ - وختاما، أود أن أثني على ممثلي الخاص الجديد في كوت ديفوار، السيد بيير شوري، الذي بدأ مهمته في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والموظفين المدنيين والعسكريين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لما يبذلونه من جهود دؤوبة في توطيد البحث عن سلام دائم في كوت ديفوار. وأود بالمثل أن أعرب عن امتناني لفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الإنسانية والإنمائية، والمانحين الثنائيين، والبلدان التي تسهم بالقوات وبأفراد الشرطة في البعثة، وأن أعرب عن امتناني كذلك للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمساهمتهما في عملية السلام.

مرفق

عمليـة الأمـم المتحـدة في كـوت ديفـوار: قـوام الأفـراد العسـكريين والشرطة المدنية في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

البلـد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
		ضباط الأركان	القوات	المجموع	
الاتحاد الروسي	١١			١١	
الأرجنتين					٣
الأردن	٧	١٠		١٧	
إكوادور	٢			٢	
أوروغواي	٢	١		٣	١١
أوغنـدا	٢	٢		٤	
أيرلنـدا	١			١	
باراغواي	٩	٢		١١	
باكستان	١٠	٩	٣٦٤	٣٨٣	
البرازيل	٤	٣		٧	
البرتغال					٢
بنغلاديش	١٠	٨	٢ ٨٢٣	٢ ٨٤١	١
بنـن	٨	٤	٣٠٥	٣١٧	١٦
بوركينا فاسو		١		١	
بولنـدا	٢			٢	
بوليفيـا	٣			٣	
بيـرو	٣			٣	
تركيـا					٩
تشـاد	٣			٣	٣
توغـو	٦	٤	٢٩٢	٣٠٢	١
تونـس	٣			٣	
الجمهورية الدومينيكية	٤			٤	
جمهورية مولدوفا	٤			٤	
جيبوتـي					٢٤
رومانيـا	٦			٦	
زامبيـا	٢			٣	

البلد	المراقبون العسكريون	العنصر العسكري			الشرطة المدنية
		ضباط الأركان	القوات	المجموع	
سري لانكا					١
السلفادور	٣			٣	
السنغال	٨	١١	٣١٤	٣٣٣	٥٠
صربيا والجبل الأسود	٣			٣	
الصين	٧			٧	
غامبيا	٥	١		٦	
غانا	٦	٥	٣٩٦	٤٠٧	١
غواتيمالا	٥			٥	
غينيا	٣			٣	
فرنسا	٢	١٦	١٧١	١٨٩	١٠
الفلبين	٤	١		٥	
الكاميرون					٤٨
كرواتيا	٣			٣	
كندا					١٠
الكونغو	٦			٦	
كينيا	٤	٤		٨	
لبنان					٢
المغرب	١	٣	٧٣١	٧٣٥	
ناميبيا	٣			٣	
نيبال	٣			٣	
النيجر	٦	٣	٣٦٦	٣٧٥	٢٣
نيجيريا	٥			٥	٣
الهند	٨			٨	
اليمن	٥			٥	
المجموع	**١٩٢**	**٨٨**	**٥ ٧٦٢**	**٦ ٠٤٢**	**٢١٨**

Map No. 4220 Rev. 4 UNITED NATIONS
June 2005

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section